الاختيار الزواجي وتطور سن الزواج الأول في الجزائر

يحياوي فاطمة
تحت تأطير أ.د. درواش رابح
جامعة الجزائر 2

ملخص:

يهدف هذا العمل إلى دراسة عملية الاختيار الزواجي، وذلك حسب النظريات النفسية والاجتماعية ومعرفة معاييره في المجتمعات العربية والإسلامية وكذا أساليبه وخصائصه بالإضافة إلى مؤشرات سوء الاختيار للزواج.

واهتم أيضا بتحليل الزواج باعتباره ظاهرة ديمغرافية من ناحية الحالة الزواجية ومتوسط السن عند الزواج إلى الفرق في السن بين الزوجين وأخيرا العوامل المؤثرة في تغير سن الزواج الأول.

Résumé:

Ce travail a pour objet à réaliser une étude d'opération de choix matrimonial et ce selon les théories psycho-sociales et de connaissance des normes, des systèmes et des caractéristiques du choix matrimonial dans les sociétés arabo-islamiques, outre des indicateurs de mauvais choix .

Il s'agit également de l'analyse du mariage considéré comme un phénomène de démographie du coté de l'état matrimoniale et du moyen de l'âge de mariage jusqu'au l'écart dans l'âge entre les époux .et enfin les facteurs influant dans le changement de l'âge du premier mariage.

مقدمة:

قال تعالى:"يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء"

الزواج هو ميثاق ترابط وتماسك بين الرجل والمرأة غايته العفاف والإحصان مع تكثير سواد الأمة، كذلك إنشاء الأسرة التي تكون تحت رعاية الزوج على أساس مستقر يكفل للزوجين تحمل أعبائها في طمأنينة وسلام.

ويعد الزواج واحدا من أهم الأحداث الثلاثة الكبرى في حياة الإنسان، وهي الميلاد والزواج والموت، والميلاد والموت خارجان عن إرادة الإنسان، لكن الأمر يختلف فيما يتعلق بالزواج، فالإنسان يقرر من سيتزوج ومتى؟ ومن أهم القرارات الخاصة بالزواج هو القرار الأول –الاختيار للزواج- وهو عملية حدثت وتحدث عبر التاريخ الإنساني برمته، وهو سلوك اجتماعي لا يتحدد فقط برغبات الشخص بل وفق معايير المجتمع أيضا، سواء أكانت هذه المعايير واضحة وجلية، كما هو الحال في التحريم والإباحة أم كانت مستترة أو في شكل توقعات ورغبات في أن يسير الاختيار للزواج وفق اتجاه معين.

ويعد الاختيار الزواجي الخطوة الأكثر أهمية لتكوين الأسرة، ومحددا مهما لسعادة الأسرة واستمرار كيانها الاجتماعي، فهو يعكس تأثر الشخص الذي يختار بكل جوانب السياق المحيط به.

وعملية الاختيار الزواجي هي الطريقة التي يغير بها الفرد وضعه من" أعزب " إلى "متزوج "وهناك بعض الإجراءات المتفق عليها في جميع المجتمعات لابد من إتباعها لإتمام الزواج. إلا أن هذه الإجراءات تختلف من مجتمع إلى أخر، ففي بعض المجتمعات يسمح للأفراد المقبلين على الزواج أن يسهما في عملية الاختيار، أما في حالة الزواج المرتب فإن العملية تحدث بين أعضاء الجماعة القرابية بوجه عام (محمد يسري ابراهيم دعبس، 1995، ص25)

يعتمد الزواج الناجح على الاختيار السليم لشريك الحياة، فهو الأساس الأول في عملية الزواج، فنجاح هذا الاختيار يترتب عليه نجاح الزواج واستقراره، ذلك أن البعض يعتقدون أن كثيرا من حالات الفشل في الزواج ترجع إلى الاختيار غير الموفق للشريك، فينتج عن

ذلك عدم ارتياح كل من الشريكين للآخر، سواء فيما يتعلق باختلاف الدين أو التعليم أو الأخلاق أو آداب السلوك أو اختلاف المركز أو المكانة الاجتماعية والاقتصادية.

وتشير بعض البحوث العلمية إلى أن سوء الاختيار الزواجي هو السبب الأول للتفكك الأسري وما ينتج عنه من إصابة الأبناء بالاكتئاب والتأخر الدراسي وانحرافهم وتورطهم في أفعال مضادة للمجتمع.

من جهة أخرى، عرف نمط الزواج في الجزائر من الناحية الاجتماعية والديمغرافية تغيرات عميقة خلال السنوات الأخيرة، ظهرت في ارتفاع سن الزواج الأول، زيادة نسب العزوبة وتراجع الفروق في السن بين الأزواج، وهذه التطورات التي طرأت على نموذج الزواج خلال السنوات الأخيرة إنما تعكس تغيرا في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية خاصة في مجال التعليم والتحضر والشغل بالإضافة إلى تغير نمط التفكير.

ومن هذا المنطلق ارتأينا في هذه الدراسة التطرق لعملية الاختيار الزواجي من خلال التعرف على معايير وأساليب الاختيار الزواجي بالإضافة إلى أهم النظريات المفسرة لهذه الظاهرة من المنظور الاجتماعي والسيكولوجي، كما تضمن هذا البحث تطور الزواج في الجزائر عبر مختلف التعدادات والتحقيقات الوطنية التي قامت الجزائر بانجازها.

1- مفهوم الاختيار الزواجي

إن عملية الاختيار الزواجي فعل إنساني لا يكاد يخلو منه مجتمع من المجتمعات وسلوك طبيعي وشائع يمارسه الإنسان في حياته لأجل تأمين وتنظيم وجوده النفسي والاجتماعي من خلال الزواج، الذي يعتبر نقطة تحول مهمة ورئيسية في حياة الفرد والمجتمع على حد سواء.

يرتبط مفهوم الاختيار الزواجي في مجمله بعملية الاختيار التي يتميز بها الإنسان، مما يجعل منه ذلك الفعل الاجتماعي المتولد عن التفكير ثم الشعور ثم السلوك. يقول مارشال جونز أن الاختيار للزواج "نمط سلوكي" فنحن نسلك بطريقة معينة عندما نكون بصدد الاختيار للزواج، فهو يعد رد فعل شخصية بكاملها لموقف برمته، رد فعل لا يستطيعه الإنسان إلا على أساس من عدة شخصيتة التي كونها من تجاربه وخبراته السابقة (سامية حسن الساعاتي،1981، ص22).

فعملية الاختيار هذه هي الطريقة التي يغير بها الفرد وضعه من "أعزب" إلى "متزوج" وهناك بعض الإجراءات المتفق عليها في جميع المجتمعات لابد من إتباعها لإتمام الزواج، إلا أن هذه الإجراءات تختلف من مجتمع إلى آخر وتشمل عناصر قانونية ودينية وطبقية وعمرية وعوامل مزاجية(سناء الخولي، 1988، ص140).

فاختيار للزواج سلوك اجتماعي يتحدد برغبات الشخص وكذلك وفق معايير المجتمع (وثقافته) (سامية حسن الساعاتي،1981،ص67)

وتتولد في كل مجتمع مجموعة من ترتيبات معينة يتم من خلالها تنظيم عملية اختيار الزوجة، فهناك قواعد دينية كعدم شرعية اختيار مسيحي لزوجة مسلمة، وهناك قيم ومعايير أخلاقية وعادات وتقاليد متوارثة تتداخل لترسم أسلوب اختيار الزوجة وكيفية القيام بذلك في ملتقى عالمي بفرنسا عام 2006 الذي قام بتنظيمه كل من°MIM) وهو مركز الهجرة العالمية والأقليات و(INED) lnstitut national des études démographique (المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية "باريس" وفي مداخلة"كرستيال هامل" christelle hamel تحت عنوان(الاختيار الزواجي لدى الشباب الفرنسي من أصل مغاربي" قال:" إن اختيار الشريك هو نتاج خطوات وقرارات مختلفة يتم عن طريقها تعديل وتسوية "ajuster" رغبات الأفراد والعقبات التي تواجههم في عملية الاختيار، في كل مرحلة أو خطوة من هذه العملية تعكس القيم والمعايير التي يخضع لها الأفراد.....يتميز مجتمع الهجرة بتعدد المرجعيات القيمية (المعاشرة خارج أطر الزواج، أو الزواج، الزواج المدني أو الديني..) وكذلك السياق العائلي لما بعد الهجرة الذي يحمل خصائص التداخل الثقافي المتعلقة بأشكال الاتقاء واختيار الشريك بالنسبة للأجيال الجديدة وبالاختلافات أو التناقضات مع القيم والمعايير الموروثة لعائلاتهم والقيم المهيمنة(الغالبة).

إن إرادة مختلف هذه التناقضات والاختلافات تلعب دورا مهما في اختيار الشريك.....وتبدأ مراحل الزواج في الغالب بتنظيم الاختيار المستقبلي للشريك بحيث تأخذ في الاعتبار العديد من الفاعلين(الأصدقاء، الآباء، الأصهار) والتي تجعل من تدخلاتهم في حياتهم العاطفية عاملا مهما في تسيير إدارة التناقضات والاختلافات أو على العكس تعقيدها، كما أن اختيار الشريك يخضع لجملة من المفاوضات الصريحة بين الأبناء والآباء أين يمكن ملاحظة تأثير سلطة الآباء....أخيرا فإن الخصائص الذاتية للأفراد وخاصة الانتماء

الاجتماعي، الجنس، الانتماء العرقي لأقلية خاضعة للتميز، تأثر على هامش الاختيار وهامش الحرية المتاح للإلتقاء بالشريك المرغوب أو المحتمل (Christelle-hamel,2006).

وفي سياق آخر يقول "آلان جرار alain girard " " إن إمكانيات الاختيار للزواج ليست محدودة وإنما تحدده عدة ظروف خارجية"

وبذلك يكون اختيار الفرد رجلا كان أو امرأة للقرين المناسب للزواج: سلوك اجتماعي لا يتحدد فقط برغبات الشخص ولا عن طريق الصدفة وإنما وفق معايير مجتمعية، فلكل مجتمع نظمه وأساليبه الخاصة به والتي تتحكم في عملية الاختيار طبقا للقيم والعادات والأنماط التي تسود ذلك المجتمع" كما أن عملية الاختيار قابلة للتغير مع الطور الثقافي والاجتماعي" (Alain Girard,1964,p26).

2-معايير الاختيار الزواجي في المجتمعات العربية والإسلامية

هناك خصائص وسمات حرص عليها الإسلام بتعاليمه في توجيهها إلى الرجال عندما ينوون ويقدمون على الزواج من زوجاتهم المستقبلية وكذلك الحال بالنسبة للمرأة إذا أرادت أن تقوم باختيار زوجها المستقبلي.

وقد حدد الإسلام لكل من المرأة والرجل صفات تتناسب ووظيفة وطبيعة كل منهما، حيث أن وجود هذه الصفات في كليهما يحقق لهما التكامل والانسجام ومنه استمرار واستقرار الحياة الزوجية والأسرية. لذا فهذه الصفات تنقسم إلى قسمين الأول خاص بالصفات المستحبة في الزوجة والقسم الثاني خاص بالصفات المستحبة في الزوج:

الصفات المستحبة في الزوجة

ورد في كتاب "تهذيب موعظة المؤمنين في إحياء علوم الدين" في هذا الشأن "ما يراعي من أحوال المرأة" في باب"كتاب آداب النكاح"

الخصال الطيبة للعيش التي لابد من مراعاتها في المرأة ليدوم العقد وتتوفر مقاصد ثمان: الدين، الخلق، الحسن وخفة المهر، الولادة والبكارة والنسب، وأن لا تكون قرابة قريبة" (خليفة محمد المحرزي،2006، ص102)

والصفات المفضلة عند اختيار الشريكة في الإسلام هي (الدين، الخلق، الجمال، المنبت الصالح، المهر اليسير، المرأة الولود، البكارة، لا تكون من القربة القريبة).

أ- الدين: يعد الدين من أهم المعايير الأساسية التي تؤخذ في الاعتبار عند اختيار الزوجة، حيث أن المرأة المتدينة تحرص على حسن معاشرة زوجها، وتؤدي حقوقه، وتقوم بواجباته، وتنفذ رغباته في غير معصية الله، وتعمل على تربية الأطفال تربية صحيحة وتعمل على تشكيل شخصياتهم من خلال التوجيه المباشر والإقتداء بطبائعها وصفاتها الحسنة، وتبتغي في ذلك مرضاة الله عز وجل.

فالمرأة ذات الدين (المتدينة) ثروة، لأنها ستصون ..وتعلي قدر زوجها بين الناس. يقول الرسول صلى الله عليه وسلم:" تنكح المرأة لأربع لمالها، ولحسبها، ولجمالها، ولدينها، فاظفر بذات الدين ثربت يداك" (رواه اليخاري في صحيحه برقم 4802، ص7-7).

ب- الخلق الحسن: حسن الخلق من أهم صفات المرأة الصالحة فقال عليه الصلاة والسلام: "الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة" ذات الأخلاق الفاضلة التي تعين زوجها على دينه ودنياه ويقول القرضاوي: الصلاح في المرأة هو الدين والخلق.

ويمكن القول بأن عدم توافر القدر اللازم من الدين وحسن الخلق في الزوجة يضع كثيرا من العراقيل أمام الزوج في تكوين أسرة مسلمة صالحة. ويقول الإمام أبو حامد الغزالي في ذاك" وذاك أصل مهم في طلب الفراغة والاستعانة على الدين "فإنها إذا كانت سليطة بذية اللسان، سيئة الخلق، كافرة للنعم، كان الضرر منها أكثر من النفع" (الإمام أبو حامد الغزالي، بدون سنة، ص38)

ج- الجمال: من حسن الاختيار الذي نبه عليه الإسلام أن يخطب الرجل في المرأة بعد دينها جمالها لأن الجمال هو:" أسكن للنفس وأغض للنظر وأكمل للمودة والألفة بين الزوجين" (أحمد فرج حسين،2004،ص32)

وجاء في حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي النساء خير؟ قال:" التي تسرّه إذا نظر وتطيعه إذا أمر، ولا تخالفه فيما يكره في نفسها ولا في ماله" (أبو مالك كمال بن السيد سالم،بدون سنة ،ص103)

د-المال: يعد المال اليوم عصب الحياة وقوام الحياة الاجتماعية، بل الأكثر ضرورة في حياة الإنسان لأنه يضمن له الحياة الكريمة والاحترام، فجعله الإسلام أحد الصفات المستحبة عند الاختيار للزواج، لذا توجب على الرجل الذي ينوي الزواج أن يكون مقتدرا ماديا حتى يتمكن من القيام بنفقات وتكاليف الزواج.

إن ترغيب الخاطب في المخطوبة لمالها ليس هو هدف الإسلام لذاته، وإنما هو أحد الوسائل التي رأى فيها استحسان الطرفين لبعضمها البعض إلى جانب الوسائل السابقة واللاحقة، وحتى يكون المال نعمة للمرأة يجب أن يكون الخاطب على دين صالح كي لا يتحول مالها من نعمة إلى نقمة عليها.

ه- المنبت الطيب: يقصد بالمنبت الطيب، أن تكون عائلة الزوجة ذات سمعة طيبة وخصال حسنة، لما للأسرة من تأثير كبير في بناء شخصية الزوجة، وتكوين السمات والخصائص الأساسية لها، وقد ورد في النصوص الشرعية ما يحث على ذلك، حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم "إياكم وخضراء الدم، فقيل :ما خضراء الدم؟ قال:" المرأة الحسناء في المنبت السوء" وقال كذلك(ص) "تخيّروا لنطفكم فإن العرق دساس"

و-المرأة الولود: الولود هي المرأة ذات الصحة الجيدة التي تستطيع تكرار الحمل والولادة، ويفضل الإسلام المرأة الولود، حيث أن من مقاصده الرئيسية تكثير النسل، عن معقل بن يسار أن رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال:"إني أصبت امرأة ذات حسب ومنصب إلا أنها لا تلد أفأتزوجها، فنهاه ثم أتاه الثانية فنهاه، ثم أتاه الثالثة فنهاه وقال (ص):"تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم" أخرجه البخاري ومسلم(فرحان بن سالم بن ربيع العتري،1429-1430، ص40)

ويتحقق من زيادة النسل مصالح متعددة من بينها قوة الأمة، زيادة عدد أفرادها، تحقيق حاجة الأبوة والأمومة، تنمية الشعور بالمسؤولية، المحافظة على استقرار الأسرة وترابطها، وتحقيق الدعم المعنوي والأمن الاجتماعي.

-الودود: الودود هي المرأة التي يعهد منها التحبب والتودد إلى زوجها، ويحدث ذلك عند تحقق مجموعة من الكفايات الشخصية من بينها: اعتدال المزاج وهدوء الأعصاب، وقد وردت النصوص الشرعية التي تفضل هذا النوع من النساء، فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم :"تزوجو الودود الولود"

ز- البكارة: أن تكون باكرا فيستحسن في الإسلام عند الاختيار للزواج أن تكون بكرا. يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: عليكم بالأبكار فإنهن أعذب أفواها وأنتق أرحاما وأقل حبا وأرضى باليسير"

أن لا تكون من القرابة القريبة: يفضل الإسلام في اختيار الزوجة البعد في النسب لما في ذلك من جلب مصالح متنوعة، مثل: اتساع دائرة المعارف في إيجاد الاتصال وتقوية الروابط بين أفراد المجتمع الإسلامي، وكذلك إنتاج أبناء نجباء يحملون سمات وراثية جيدة قد تكون غير موجودة في الأقارب، ولا يحبذ الإسلام زواج الأقارب لما فيه من بعض المفاسد.

- الصفات المستحبة عند الرجل في الاختيار

أ- الدين والتقوى والخلق

أشارت النصوص الشرعية إلى أهمية صفات الدين والخلق، لما يترتب عليها من تقوى الله عز وجل وأداء الحقوق الزوجية والقوامة الصحيحة، والعشرة الحسنة بين الزوجين، فقد قال الله تعالى:"الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات"(سورة النور:26).

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير" رواه الترمذي.

ب- الاستطاعة:

يقصد بالاستطاعة القدرة الجنسية والقدرة المالية في المئونة والنفقة، عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال(يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغضّ للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء)

غير أنّ المقصود في القدرة المالية ليس التكلف الزائد أو الغنى الفاحش فقد قال تعالى:(وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم، إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله والله واسع عليم)(النور:32)، فقد يكون الزواج سببا في غنى الأزواج، لذا يمكن القول بأن المقصود من الاستطاعة هو القدرة على القيام بالحد الأدنى لمتطلبات الحياة، ولعل شرط الاستطاعة في الزواج يكون حافزا في العمل ونبذ الكسل والاعتماد على الآخرين.

ج- سلامة البدن:

يقصد بذلك السلامة من العيوب المنفرة والأمراض المعدية، حيث لا يمكن أن تستقر الحياة الزوجية ويكتب لها الدوام في ظل وجود العيوب والأمراض المعدية، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" لا توردوا الممرض على المصح".

د- حسن العشرة:

يقصد بحسن العشرة اللطف في التعامل والصبر والقدرة على التحمل وعدم المؤاخذة على الأخطاء غير المقصودة، ومن الصفات أيضا المستحبة في الرجل أن يكون على قدر من الجمال حتى تسر المرأة برؤيته ولا يحدث نفور بينهما.

ه- التكافؤ بين الزوجين:

والكفاءة هنا يقصد بها المساواة والمماثلة، حيث عرّفها جمهور الفقهاء بقولهم: "أن يكون الزوج مساويا للزوجة في أمور معينة أو أعلى منها" لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم:"لا يزوج النساء الأولياء ولا يزوجهن إلا الأكفاء".

والكفاءة أنواع: الكفاءة في الدين، الكفاءة في النسب، الكفاءة في المال

3-أساليب الاختيار الزواجي

من بين أهم وأشهر أساليب الاختيار للزواج المتبعة في أغلب المجتمعات الإنسانية نجد:

3-1- الأسلوب الوالدي

هو ذلك الأسلوب الذي يظهر فيه تدخل الوالدين أو الأقارب في سير عملية الاختيار للزواج الخاص بالأبناء الذكور والإناث معا، وقد يكون التدخل من طرف الأهل أو الأقارب بصفة مطلقة تجعل الشريكين المقبلين على الزواج لا يستطيعان الخروج على القرار المأخوذ من طرف العائلة.

بمعنى آخر ليس لهما الحق في أن يدليا بأدنى رأي في مسألة زواجهما حتى وإن كان هناك بعض الحالات الاستثنائية كوجود أسر تسمح للأبناء بالإدلاء برأيهم في مسألة الزواج إلا أن ذلك يكون بصفة جزئية، فإرضاء الأسرة أو العائلة يبقى دائما ذا أهمية كبرى وأمرا يجب أن يحققه الاختيار للزواج (مليكة لبديري،2005،ص26).

وقد كان هذا الأسلوب هو المألوف وحتى المقبول في الماضي لكنه، وإن مازال ساري في المجتمعات التقليدية إلا أنه بدأ ينحصر تدريجيا، نظرا للأفكار التحررية التي يتمتع بها شباب اليوم الثائر على الكثير من التقاليد التي لم يكن أبناء الماضي القريب يتجرؤون على المساس بها.

والملاحظ وربما لاعتبارات نفسية محضة في أسلوب الوالدي للزواج، تدخل الأب المكثف في حالة زواج البنات مقارنة بزواج الأبناء، وقوة تدخل الأم في زواج الأبناء جميعا، ففي دراسة **ليبتس** التي أجراها على 136 زوجا حديث الزواج وجد أنه في حالة زواج الأبناء وصلت نسبة تدخل الأمهات 79,4 % و97% في حالة زواج البنات، مقابل نسبة تدخل الآباء وصلت إلى 49,1 % في حالة الأبناء و69% في حالة البنات.

ويعلق **ليبتس** على نتائج دراسته بأن الأمهات أكثر إيجابية وشعورا بالمسؤولية إزاء زواج أبنائهما من الأب.

وهذه النتائج قد تسري على المجتمعات في الوطن العربي وفي الجزائر، فالأم تسعى بكل الطرق المباشرة وغير المباشرة، وتحث الأب والإخوة والأقارب لمساعدتهما في تزويج أبنائها وبالأخص البنات، اللواتي تذكر في كل المناسبات مناقبهن وقدراتهن، على تحمل مسؤولية المنزل وتربية الأبناء، ومساهمتهن (الطويلة والناجحة) في تربية إخوانهن وأخواتهن الصغار وأبناء أخواتهن وإخوانهن، وإنجازاتهن الفنية كالخياطة والطرز والطبخ، وقبولهن العيش مع عائلة الزوج بالإضافة إلى مناقب أخرى أخلاقية، كما تفاخر بمستوياتهن التعليمية وعملهن الذي سوف يضمن للعريس دخلا شهريا إضافيا، كما تفاخر برجولة أبنائها وكرمهم وتحملهم المسؤولية وعاطفتهم الأسرية الجياشة وتعلقهم بالحياة العائلية واحترامهم للحياة الزوجية وخلوهم من كل ما يشين أو يعيب (نصيرة رداف،2009-2010،ص124-124)، وما يميز الأسلوب الوالدي في عملية الاختيار للزواج هو إعطاء أهمية للاعتبارات الاجتماعية وكذلك الاقتصادية بغض النظر عن عاطفة الحب أو الصلات الشخصية التي قد تربط المقبلين على الزواج والسعادة الشخصية بالنسبة لهذا الأسلوب ليست بالشيء المهم والأساسي وإنما هي شيء ثانوي وعاطفة الحب قد تولد بعد الزواج لا قبله في نظر الأهل (مليكة لبديري،2005،ص26).

ومهما تكن نسبة تدخل الوالدين أو الأقارب في اختيار شريك الحياة، فإنهم يرون أنها الطريقة المثلى لضمان السعادة ونجاح الحياة الزوجية للأبناء، باعتبارهم أوسع خبرة وأدرى بمصالحهم وتطلعاتهم، لكن ذلك لا يمنع أن يكون اختيار الأبناء أيضا ناجحا، خاصة بعد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المجتمعات العربية عامة والجزائر على وجه الخصوص، والتي كان لها تأثيرا واضحا على مكانة الأبناء المقبلين على الزواج، فأصبحوا أكثر استقلالية ومسؤولية مما أدى إلى انتشار أسلوب الاختيار الفردي أو الشخصي للزواج.

2-3-الأسلوب الذاتي أو الشخصي

هو ذلك الأسلوب الذي تظهر فيه فعالية الفرد المقبل على الزواج في سير عملية الاختيار للزواج وفقا لرغبته الشخصية، بمعنى آخر أن الشخص الذي يعنيه الأمر يختار الشخص المناسب له دون تدخل من أحد وهذا لا ينفي استشارة الأبناء للآباء(الوالدين) قبل أن يقدما على الزواج (مليكة لبديري،2005،ص26).

ونجد هذا النمط سائدا في المجتمعات المتحضرة ولكن بدأ يعرف طريقه للمجتمعات التقليدية ومنها المجتمعات العربية.

فتدخل الأهل في هذا الاختيار تدخلا صوريا شكليا لا أكثر، ورأيهم استشاري لا غير، تحتمه العادات والأعراف الاجتماعية أو للحصول على "البركة" وخوفا من اللعنة التي قد تلحق الأبناء لعدم رضا الآباء (حسين عبد الحميد رشوان ،1998،ص74).

أما في المجتمعات المتطورة والتي لا تؤمن كثيرا "بالبركة" فإن رأي الأهل غير مطلوب، ولا يعتد به، ولا يستشارون في كثير من الأحيان. ففي المجتمع الأمريكي والمجتمعات الغربية عموما، الشائع إبلاغ الأبناء الآباء بنيتهم الزواج بشخص معين، أو أنهم قد تزوجوا بالفعل من ذلك الشخص، وهذا الإبلاغ على سبيل العلم بالشيء ولا يجر وراءه اللوم أو العتاب، بل يلقى في معظم الأحيان الترحيب والقبول.

ولكن بالرغم من تحرر الشباب من بعض القيود والقيم الاجتماعية خاصة تلك المرتبطة بمسألة الاختيار المناسب للشريك، إلا أن هناك نسبة كبيرة منهم في مجتمعاتنا العربية خاصة لا زالوا يفضلون الارتباط من فتيات من داخل الدائرة القرابية.

وعليه يمكن القول أن الاختيار الذاتي للزواج مهما كان فرديا وشخصيا فإنه لا يمكن أن يغفل الاعتبارات الاجتماعية والثقافية في البيئة ولا حتى رغبات الأهل وتوجيهاتهم.

4-خصائص الاختيار للزواج

للاختيار للزواج الوالدي أو الشخصي خصائص قد يشترك فيها مع الزواج القائم بالفعل، وقد ينفرد ببعضها ومن بين أهم الخصائص نجد:

1- يخلق الاختيار للزواج الاطمئنان والسكينة والاستقرار(محمد التومي، بدون سنة ،ص57) فالطرفان في أي مجال من مجالات الاختيار قد اطمئن كل منهما إلى الأخر ورضي به شريكا

لحياته وسكن إليه. وقد يفضى احدهما أو كلاهما للشريك ببعض أسراره، ويستشيره في ما سوف تؤول إليه حياتهما معا مما يعزز الثقة بينهما ويزيد من إحساسهما بالمسؤولية اتجاه بعضهما البعض.

2- يوفر اختيار الزواج للزوجين الراحة النفسية لأنه يقضي على الخوف من العزوبة والعنوسة. وما ينتج عن هذا الإحساس من اضطرابات قد تتفاقم وتزداد مع مرور الوقت. وقد تأخذ عند ذوي الهشاشة النفسية شكل الاضطرابات سيبكوسوماتية خاصة، فيلاحظ عليهم كثرة الشكاوي من المغص وأمراض المعدة والرشح....كما وقد يلزمون الفراش هروبا من واقعهم. وقد يعانون من بعض الأمراض النفسية مثل القلق والاكتئاب والعزلة والهروب إلى عالم الخيال، وما ينجر عن دلك من انقطاع أو توتر العلاقات الاجتماعية التي تزيد من حدة المشكلة وتفاقمها.

3- الاختيار للزواج يجعل الأفراد أقاربا وأصهارا ويشكل بينهم علاقات حميمية، كما يجعل الأسر الصغيرة بالمصاهرة أسرا كبيرة. وبالتالي تتسع شبكة العلاقات الاجتماعية، وبما أن الحياة الزوجية اليومية يحدث فيها تجاذب أو تنافر، فإن الزواج يعتبر وسيلة للتواصل الاجتماعي.

4- من خلال الاختيار للزواج يستطيع الشريكان المنتظران تقييم منهما للآخر على مجموعة من الأسس كالجاذبية والتوافق الفكري والمركز الاقتصادي والاجتماعي. وتقييم مدى قدرتهما على التكيف والعيش معا. ويقررا إن كانا بالفعل يمكنهما الاستمرار في بناء حياة زوجية متينة أو الانسحاب وإنهاء العلاقة.

5- بعد الزواج يكتسب الرجل والمرأة مكانة اجتماعية تحملهما مسؤوليات كبيرة وأدوار حساسة تؤدي بنوع من الحنان والرقة مع الجدية، وغياب هده الأخيرة ولو جزئيا لأي طرف كان، تجعل أداء الدور ضعيف، هذا يعني أن العقد ليس في عالم مجرد، معزول عن التأثيرات المتنوعة التي تدفع الفرد عادة إلى التماطل إراديا أو لا إراديا في أداء دوره، وبالتالي فإن الإخلال بالتزام بين الزوجين من فترة لأخرى تجعل الزواج ضعيف التركيب، قليل الاستقرار والأمان وعرضة للزوال(petit (larouse,1986,p228 لذا يمكن القول ان الزواج يقدر على مقاومة التصدع إلا أنه مرهف يهتز لأي ذبذبة اجتماعية أو نفسية خفيفة، قد تتجسد في كلمة أو معاملة بسيطة من أحد الزوجين لآخر.

6- تفرز العلاقة الزوجية علاقات تجاذب أو تنافر، وفي الحالتين تحدث مشكلات تحتاج إلى إزالتها كليا، لأجل هذا الغرض يجب توفر الفهم المنبعث من التلاؤم في العواطف والأماني والتطابق الحقيقي في الأشياء المشتركة وإن كانت قليلة، إذ وجب الاستناد عليها في حل الخلاف، كما استند عليها سلفا في تحقيق الزواج في غالب المعهود، ولا يبرز الفهم بوضوح دون اتفاق يجلي الغموض عن الأشياء المشتركة، وينشط تلك العواطف الباهتة المتذبذبة بين الزوجين، وعليه يعد الاتفاق قاعدة أساسية للحياة الزوجية خاصة أن كان مؤسس على الرغبة في الشركة الحقيقية بين الطرفين.

7- يعطي الاختيار للزواج للمرأة الإحساس بحرية أكبر مما كانت متاحة لها من قبل، كونها أصبح لها عالمها الخاص. ولها حق التصرف فيه كإنسان مسؤول عن حياة أخرى بعيدة عن حياتها العائلية. ويعطى للرجل إحساسا أكبر بالمسؤولية فيبدأ في التجهيز والاستعداد للزواج الفعلي، والتفكير في حياته المستقبلية وحياة أطفاله وأسرته الصغيرة. كما يبادر جديا إلى التغيير من عاداته السابقة كالسهر الطويل خارج المنزل، والسفر المتكرر قصد الاستجمام مع الأصدقاء. ويضع حدا لعلاقاته ومغامراته النسائية.

5-نظريات الاختيار الزواجي

انشغل الناس مند القدم بمعرفة الأسس التي يستند إليها في اختيار الزوج لزوجته وقد انقسم هؤلاء إلى أكثر من فريق بعضهم يرى أن الشبيه يتزوج بشبيهه، وفريق أخر يذهب إلى أن الأضداد تتجاذب، وفريق ثالث يرى أن الزواج يتم على أساس التكميل بين الشريكين، وظهرت نظريات علمية تحاول كل منها الإجابة على نفس السؤال، وقد اشترك علماء الاجتماع وعلماء النفس على بلورة هده النظريات والتي من أهمها ما يلي:

5-1- نظرية التقارب المكاني(التجاور المكاني)

يرى صاحبي مدرسة شيكاجو "بيرجس ولوك" أن العزلة المكانية تجمع أناسا متشابهين أكثر منهم مختلفين، "فالتجانس يتولد إذا عن طريق القرب المكاني، لأن الناس يعيشون، ويتعبدون ويعملون ويدرسون في مكان واحد، يتعارفون وسرعان ما يتآلفون ويتزوجون، أي أن أصحاب هذه النظرية يرون أن عملية الاختيار للزواج تتم في نطاق جغرافي محدد، يكون بمثابة مجال مكاني يستطيع الفرد أن يختار منه وهو ما يطلق عليه الفرصة الايكولوجية للإختيار (الوحيشي أحمد ببري،1997،ص384) لذا فإن نظرية

التجاور المكاني تفترض أن الناس يميلون إلى الزواج بهؤلاء الذين يعيشون بالقرب منهم، أي الذين يدرسون معهم أو يعملون معهم، ويسكنون بالقرب منهم، فالزواج في هذه الحالة يتم بين الذين تتاح لهم فرصة مقابلة بعضهم البعض، فهذا التجاوز المكاني يظهر دوره في المجتمعات المحلية كما في المجتمعات البسيطة، عندما يتزوج الرجل الريفي من امرأة في قريته، أما في المجتمعات الواسعة فوسائل الاتصال والانتقال فيها سريعة، وبالتالي فالفرد لا يكون محصورا داخل مجال جغرافي محدد بل يمتد احتكاكه، وتفاعله مع أفراد خارج هذا المجال واردا وهذا اعتمادا على الدراسات التي أجريت في هذا الصدد.

2-5- نظرية التجانس

ترتكز هذه النظرية على فكرة أن الشبيه يتزوج بشبيهه، وأن التجانس هو الذي يفسر عملية اختيار الناس، بعضهم بعضا كشركاء في الزواج، أي أن التشابه والتجانس في الخصائص الاجتماعية العامة والسمات الجسمية والنفسية. ويمكن تعريف الزواج المتجانس بأنه ميل الناس شعوريا ولاشعوريا لاختيار شريك تتشابه خصائصه مع خصائصهم (كلثم علي الغانم،2010، ص ص36،37)

فالشباب يفضلون الزواج من الشابات في مثل سنهم والكبار يفضلون الكبار خاصة بعد سن الخمسين، والرجل الناجح أو المتفوق في عمله أو حياته تتجه أنظاره نحو زوجة ناجحة، والزواج بين الطبقات الاجتماعية المتماثلة أو الطبقة الواحدة هو الغالب، وهكذا، ووجهة النظر التي تقوم عليها هذه النظرية هي وجهة ثقافية واجتماعية (الداهري حسن،2008،ص65).

وعلى الرغم من أن معايير الاختيار الزواجي تؤكد وجوب أن يكون هناك تشابه بين الشريكين فإن الانتماء إلى العرق نفسه والمكانة والدين يعد أكثر هذه المعايير تأثيرا في الاختيار الزواجي، فمعظم الأسر تريد أن يتزوج أبناؤها من الجماعة نفسها، التي تتميز بالانتماء لعرق معين، وكذلك لسمات ثقافية واحدة، كالمعتقد والعادات والتقاليد.

وهنا نجد أن المعايير الذاتية والصفات الشخصية المشتركة بين الزوجين أكثر تأثيرا في عملية الاختيار الزواجي في المجتمعات التي أصبح فيها قرار الزواج قرارا فرديا إلى حد بعيد، أما في المجتمعات التي لا تزال الجماعة هي العنصر الفاعل في القرار الأسري فإن الفرد لا يزال يخضع لمعايير الجماعة في الاختيار.

وعليه فالتجانس هو الذي يفسر اختيار الناس بعضهم لبعض كشركاء في الزواج لا الاختلاف والتضاد (علاء الدين كفافي،1999، ص433)

3-5-نظرية القيمة

ترتكز هذه النظرية على أن الاختيار للزواج (أو الانجذاب) بين الأفراد يكون أكثر سهولة عند أولئك الذين يتشاركون نفس القيم، والقيم تعبر عن تنظيمات الأحكام عقلية انفعالية معمقة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني وأوجه النشاط، والقيم تعبير عن دوافع الإنسان وتمثل الأشياء والمعاني والأشخاص التي توجه رغباتنا واتجاهاتنا نحوها.

واهتم "كومز" بالبحث عن دور القيم وتأثيرها على الاختيار الزواجي، إذ يرى أنه يمكن أن نفكر في قيم الشخص على أنها تنتظم في نظام متدرج ويرجع ذلك إلى الأهمية المتفاوتة التي وضعها الإنسان، أسبغها على الأشياء المختلفة.

وربطت هذه النظرية بين القيم والتجانس أنواعه المختلفة، سواء تعلق ذلك بالتجانس من حيث البيئة الجغرافية أو الخلفية الاجتماعية أو الطائفة الدينية، فهذا التجانس يولد لدى الشخص خبرة اجتماعية معينة للحياة، ويشبع أرائه وقيمه وأحكامه على عالم الأفراد انطلاقا من خلفيته الاجتماعية تلك، وهكذا يرى أنصار هذه النظرية أن الميل إلى التجانس هو المحل الأول انعكاس لرغبته كل شخص سواء أكانت شعورية أو لا شعورية في التعامل والارتباط مع أناس يشتركون معه في قيمه الأساسية.

4-5- نظرية التحليل النفسي

أ- نظرية فرويد

وترى هذه النظرية أن الفرد يتوجه نحو الشخص الذي يشبهه أو الذي يوفر له الحماية سعيا نحو الكمال الذي فشل في تحقيقه، فالطفل الذكر في سنواته الأولى يرى والده الشخص الذي يوفر له الحماية وهو يسعى لأن مثله (الاتجاه النرجسي) بسبب تمثل الدور، كما أنه يرى أمه كموضوع يتلقى منه الرعاية ولكنه لا يشابهها في الجنس(الاتجاه التكميلي) وهو الأهم، فيقع الطفل فيما بعد في ثنائية الاختيار الواحد، فعندما يختار شريك حياته يتجه تكامليا مع الجنس المخالف له، ونرجسيا مع من يشابهونه في جنسه وهم الأصدقاء وهذا ينسحب على الأنثى أكثر.

إن الزواج من المسائل الهامة للغاية في حياة الأفراد ذكورا وإناثا، ولا يستطيع المرء أيا كان أن يتجاهله، خاصة إذا علمنا انه يرتبط بتحقيق إشباع لحاجات معينة، وعلى هذا الأساس يتحتم على الأفراد أن يتبنوا اتجاهات نحو الزواج وكل ما يتعلق به.

5-5- نظرية الصورة الوالدية

ومن روادها Anselme Strauss وهي نظرية فرويد في الأصل وحاول هذا العالم اختيارها على أرض الواقع، حيث يذهب إلى اعتبار أن صورة الوالد أو الوالدة تلعب دورا جوهريا في عملية اختيار الشريك، ويرى هذا العالم بأن طبيعة العلاقات الانفعالية الأولى للطفل هي التي تشكل شخصيته، فعن طريق الاتصال بين الطفل والمحيطين به في طفولته المبكرة يتعلم كيف يحب وكيف يكره، وكيف يرغب وكيف يجسد وكيف يتجنب وكيف يقبل، ويكوّن الطفل علاقة عاطفية وثيقة مع أحد الأشخاص المهمين في طفولته المبكرة، وعادة ما يكون الأب بالنسبة للطفلة، وتكون الأم بالنسبة للطفل الذكر وقد يكون العكس، والمهم أن الطفل ذكرا أم أنثى عندما يكبر فإنه يميل إلى إعادة تلك العلاقات وإحيائها.

6-5- نظرية الشريك المثالي

يرى رائد هذه النظرية "كريستنسن" أن الناس منذ طفولتهم المبكرة حتى وقت زواجهم يكونون صورة أو فكرة معينة عما يودون أن يكون عليه شريكهم في الحياة، وتسهم المؤثرات المحيطة بالفرد في تكوين هذا المفهوم، وعندما يتم تكوينه فإنه يلعب دورا هاما ومؤثرا في عملية اختيار الشريك ويقصد باصطلاح الشريك المثالي، أو النموذجي، تلك الصورة التي تتكون لدى الفرد الذي في سن الزواج عن نمط أو طراز الشخص الذي يود الزواج منه.

فغالبا ما يحمل كل فتى وكل فتاة من أيام الدراسة صورة مبدئية في خياله لفتاة أحلامه أو فتى أحلامها وأحيانا ما تكون هذه الصورة واضحة بملامحها في ذهن صاحبها، وأحيانا ما لا تكون واضحة تماما وأحيانا ما تكون على نحو سلبي بمعنى أنها تتضمن السمات التي لا يرغب الفرد أن تتوافر في شريك حياته.

7-5- نظرية الحاجات الشخصية

تذهب هذه النظرية إلى القول بأن هناك حاجات شخصية محددة تنمو لدى الناس نتيجة لخبرات ومواقف معينة يمرون بها، وأن هذه الحاجات تجد الإشباع الملائم لها في العلاقة الحميمية التي تتبلور في الزواج وحياة الأسرة، وتتركز معظم هذه الحاجات حول الرغبة في

التجاوب، وتشمل الرغبة في الأمان الانفعالي والتقدير العميق، والاعتراف وكثيرا ما تكون هذه الحاجات تكميلية بالنسبة للشريكين. ويلاحظ على هذه النظرية أنها تشبه إلى حد كبير النظرية التكميلية في الحاجات، وأوضحت الدراسات أن الأنثى تعبّر عن حاجاتها إلى شخص يحبها وجدير بثقتها ويبدي عاطفة نحوها، ويفهم مزاجها وأحوالها ويساعدها في اتخاذ القرارات الهامة، والفتى يحتاج إلى أنثى تخدمه وتقدره وتتجاوب مع طموحه.

6- تطور الزواج في الجزائر

6-1- الحالة الزواجية

تمثل الحالة الزواجية لمجتمع ما التوزيع النسبي للسكان الذين لم يسبق لهم الزواج والسكان المتزوجين والمطلقين وكذا المترملين، ويؤثر التركيب النوعي والعمري تأثيرا مباشرا على نسب السكان الذين تضمهم هذه الفئات الأربعة، كما أن للظروف الاقتصادية والاجتماعية دورا هاما في تحديد اتجاه هذا التوزيع، لذلك فإن الحالة المدنية للسكان ليست ثابتة على الإطلاق بل هي دائمة التغيير (عمرية ميمون ،2008-2009،ص30)، ويرتبط التوزيع النسبي لحالات الزواج حسب الفئات العمرية ارتباطا وثيقا بأعداد المواليد سنويا فالتبكير أو التأخير في الزواج ينعكس مباشرة على ارتفاع أو انخفاض معدلات الخصوبة في مجتمع معين.

إن تحليل تركيبة السكان الأكثر من خمسة عشرة سنة حسب الحالة الزواجية توضح لنا التغيرات التي شهدتها وضعية السكان في الجزائر ويظهر جليا الارتفاع المستمر لمعدلات العزوبة عند الذكور والإناث على حد السواء.

رتفعت العزوبة من 37,1 % سنة 1977 إلى 51,1 % سنة 1998 وقد سجلنا نفس النسبة 51,1 % في تعداد 2008 وذلك بالنسبة لفئة الذكور أما فيما يخص الإناث فمعدلات العزوبة عرفت هي الأخرى ارتفاعا معتبرا، حيث انتقلت من 21,8 % إلى41,6% " خلال نفس الفترة (1977-2008) وفي مقابل الزيادة في معدلات العزوبة كان هناك انخفاض ملموس في معدلات الزواج التي انتقلت من 60,7 % سنة 1977 إلى 47,9 % عام 2008 بالنسبة للذكور ومن 62,3 % إلى 49,4 % خلال نفس الفترة بالنسبة للإناث ويمكن توضيح التغيرات على مستوى الحالة المدنية للسكان من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 1 : توزيع السكان في سن 15 سنة فما فوق حسب الجنس والحالة المدنية فيما بين التعددات العامة(%)

الحالة المدنية	1977		1987		1998		2008	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
أعزب	37,1	21,8	45,2	31,5	51,1	40,1	51,1	41,6
متزوج	60,7	62,3	53,4	56,2	47,8	49,6	47,9	49,4
مطلق	0,8	2,7	0,5	2,4	0,4	2	0,4	1,9
أرمل	1,4	13,2	0,8	9,9	0,7	7,9	0,6	7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

Source: Recensement général de la population et de l'habitat 1987.

- Recensement général de la population et de l'habitat 1998.

Recensement général de la population et de l'habitat 2008.-

من خلال الجدول السابق نلاحظ كذلك أن معدلات الترمل شهدت انخفاضا ملموسا عند الجنسين حيث انتقلت من 1,4 % إلى 0,6 % خلال الفترة 1977-2008، وذلك بالنسبة للذكور أما بالنسبة للإناث فقد انخفضت بنسبة كبيرة وذلك من 13,2 سنة 1977 إلى 7 % سنة 2008 ويمكن تفسير هذا الانخفاض في معدلات الترمل إلى إعادة الزواج بعد وفاة الشريك خاصة بالنسبة للذكور، بالإضافة إلى انتهاج الجزائر للسياسة الصحية والتي لها أثرا كبيرا في رفع أمل الحياة الجنسين.

وفيما يخص معدلات الطلاق فقد عرفت هاته الأخيرة انخفاضا ملموسا في الجزائر خلال الفترة 1977-2008 حيث انتقلت من 0,8 % إلى 0,4 % بالنسبة للذكور ومن 2,7 إلى 1,9 % عند الإناث خلال نفس الفترة. ويمكن تفسيره بإعادة الزواج بعد حدوث الطلاق، كما أن تعدد الزوجات يمكن أن يمتص نسبة هامة من حالات الطلاق عند النساء.

عموما فإن هذا التراجع قد يعود لتغير نموذج الزواج في الجزائر خلال الفترة الأخيرة، حيث تحرر الفرد من بعض القيود والقيم الاجتماعية المرتبطة بالزواج سواء في توقيته أو الاختيار المناسب لشريك الحياة.

2-6- سن الزواج في الدول العربية

يعتبر سن الزواج حدثا غير متجدد، ويختلف سن الزواج في المجتمعات الإنسانية وفقا للمعايير الاجتماعية الثقافية والدينية السائدة، ولا تحدد الشريعة الإسلامية سن معينة للزواج ولا تقضي بعدم صحة زواج الصغير أو الصغيرة، فالقانون العثماني كان يحدد سن الزواج في الثانية عشر بالنسبة للذكور، والتاسعة بالنسبة للبنات ولما كانت العبرة بالبلوغ وجدت بعض الترتيبات زواج الصغيرة بالصغير إذا بلغا الحلم (صبيحة قشطولي، 2008-2009، ص42).

وكانت مصر أول الدول العربية التي اشترطت سن معينا بالنسبة للزواج فجعلت سن الزوجة لا يقل عن 16 سنة وسن الزوج عن 18 سنة، وقد صدر هذا القانون سنة 1922 لحمل الناس على الامتناع من إجراء زواج لمن لم يبلغوا هذه السن لتجنب الأضرار الصحية والاجتماعية التي تنشأ عن زواج صغار السن، أما القانون السوري الذي صدر في العقد الثالث من القرن العشرين فنص أنه لا يجوز إبرام عقد زواج ما لم تكن سن الفتاة سبع عشرة سنة وسن الفتى ثماني عشرة سنة، واعتبر أن الزواج الذي يتم في أقل من هذه الأعمار يكون باطلا (عبد القادر القصير، 1999، ص145).

ويبدو أن التشريعات الخاصة بتحديد السن في المجتمعات العربية قد نشأت نتيجة شيوع معتقدات جديدة حول الصحة والخصوبة وأهمية الحياة الأسرية ولتلاقي الأضرار الصحية والاجتماعية التي تنشأ من الزواج بين صغار السن، وعادة ما يعتبر الولد مؤهلا للزواج عندما يبلغ 20 سنة من العمر وتعتبر الفتاة مؤهلة للزواج عندما تبلغ 18 سنة من العمر (عبد القادر القصير ، 1999، ص146).

لقد عرف سن الزواج تغيرات هامة عبر الزمن، ففي أغلب المجتمعات القديمة كان الزواج يتم في أعمار مبكرة جدا، وفي الدول العربية كانت الفتاة تتزوج في سن التاسعة أو العاشرة والفرق كبير بين الزوج والزوجة."ففي الدراسة التي قام بها خالد ستاتيلا عن الزواج عند المسلمين في سورية، تبين أن سن الزواج بين فتيات المدن قبل الحرب العالمية الأولى كان في فئة السن13-15 سنة وأن سن الزواج بين الرجال كان في فئة السن 18-20 سنة ولاحظ الأستاذ **ستاتيلا** زيادة سن الزواج في القطاعات العليا في المدن السورية خلال العقد الثالث من هذا القرن إلى فئة السن 20-25 سنة للنساء وإلى فئة السن 25-30 سنة للرجال، وفي أوساط المتعلمين كانت الفتيات تتزوجن بين سن 17 و22 سنة، أما الفتيان فيتزوجون

بين سن 25 و30 سنة، أما سكان المدن التقليديين من التجار والحرفيين، فكان سن زواج الفتيات يتراوح بين 15 سنة و17 سنة وبين 20 و25 سنة للرجال، وكان عندهم سن الزواج بين الفئات العمالية في المدن يتراوح بين 13 و16 سنة بالنسبة للفتيات، وبين 17 و20 سنة بالنسبة للفتيان (عبد القادر القصير، 1999، ص146).

كما أظهرت الدراسة التي أعدها كل من بروتر ودياب أن معدل سن الزواج للمرأة في الشرق العربي تراوح بين 14 و18 سنة قبل العقد الثالث من هذا القرن، في حين تراوح بين 17 و21 سنة في العقد السادس من هذا القرن، أما بالنسبة للرجال فقد تراوح معدل عمر الزواج عندهم بين 21 و30 سنة في العقد الثالث من القرن العشرين وبين 24 و30 سنة خلال العقد السادس من هذا القرن.

ومن دراسة سجلات المحاكم الشرعية للمذهب السني في صيدا وطرابلس في لبنان نرى أن معدل سن الزواج في حالة الرجل قد تراوح خلال 45 سنة (1920-1965) بين 28 سنة و32 سنة بينما تراوح في حالة المرأة خلال المدة نفسها بين 17 و21 سنة (عبد القادر القصير ، 1999، ص147).

ووجد شاكر سليم أن السن الاعتيادية للزواج في الجياش بالعراق في سنوات الخمسينيات يصل إلى 20-22 سنة بالنسبة للشباب و14-16 سنة بالنسبة للفتيات (صبيحة قشطولي، 2008-2009، ص43)

أما في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) فقد عرف سن الزواج نفس التغيرات التي عرفتها الدول العربية، ففي تونس تم الإعلان الرسمي لقانون الأسرة في 18 أوت 1956، وبدأ تطبيقه منذ 1957 ومن ضمن أحكام هذا القانون أن السن الأدنى للزواج 15 سنة بالنسبة للإناث و18 سنة بالنسبة للذكور، غير أن المشرع التونسي قام برفع السن الأدنى للزواج سنة 1964 وذلك لوضع حد نهائي لزواج الفتيات دون سن البلوغ، فأصبح بذلك السن القانوني للزواج 17 سنة للإناث و20 سنة للذكور (ajbilou, Aziz 1998 ,p15).

أما في المغرب فقد حدد قانون الحالة المدنية المدونة عام 1957 سن الزواج القانوني للمرأة بـ 15سنة و18 سنة للرجل، وفي دراسة متعلقة بسن الزواج أجريت في الوسط الريفي والحضري بالمغرب خلصت إلى أن التغير في سن لزواج شمل الذكور أكثر مما شمل

الإناث. وقد تبين من الدراسة أن أزيد من 90% من العينة المبحوثة تزوجت قبل سن 22 سنة في حين لم يتزوج قبل ذلك سوى 37,5 % من الذكور، كما أن 73,67 % من الفتيات تزوجت قبل بلوغ سن 19 سنة في حين أنه تزوج قبل هذا السن 17,2 % من الشباب، وبالنسبة لمتوسط السن عند الزواج الأول وجدت الدراسة أن متوسط السن في المناطق الريفية بالنسبة للإناث جد منخفض إذ يصل إلى 17,5 سنة، أما عند الذكور فقد بلغ 22,5 سنة، وقد بلغ متوسط السن في الوسط الحضري 26,02 سنة، أما بالنسبة للسن المثالي فقد خلص البحث إلى أن الفتيات في الوسط الحضري أميل إلى قبول ارتفاع سن الزواج من فتيات الوسط الريفي، اما متوسط السن المثالي بالنسبة للذكور فقد ارتفع إلى 29,06 سنة(صبيحة قشطولي، 2008-2009، ص45)

وبالنسبة للجزائر فقد وضع قانون الأسرة سنة 1984 وينص هذا القانون على أن الرجل لا يمكنه الزواج حتى يبلغ 21 سنة كاملة أما المرأة فلا بد أن تتم 18 سنة كاملة، وهذا حسب المادة 7 من قانون الأسرة(تكتمل أهلية الرجل في الزواج بتمام 21 سنة والمرأة 18 سنة وللقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة (عمرية ميمون، 2008-2009، ص35).

وعموما يبقى هذا المؤشر مرتبطا بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تترك آثارا واضحة على طريقة حياة الأفراد، ويمكن تلخيص بعض مميزات وخصائص نظام الزواج في الدول العربية بشكل عام ودول المغرب العربي على وجه الخصوص في ما يلي:

- أن سن الزواج عند الجنسين قد تأخر مقارنة بما كان عليه في الماضي، وذلك نتيجة للتطورات التي تعرفها مجالات الحياة المختلفة.

- يميل الرجل إلى الزواج بالفتاة الأصغر منه سنا ويرجع ذلك إلى أن النضج البيولوجي للذكور، عادة ما يكون أبطأ من الأنثى والزوج باعتباره المسؤول الأول عن الأسرة يحتاج إلى وقت أطول ليصبح مؤهلا لهذه الوظيفة، خاصة بعد انتشار نمط الأسر النووية. إن اختلافات السن في الزواج أقل في الأعمار الصغيرة، وتزيد كلما تقدم السن.

6-3-متوسط السن عند أول زواج

متوسط السن عند أول زواج يمثل متوسط عدد السنوات التي يقضيها الأشخاص الذين يتزوجون قبل سن الخمسين عزابا، ويعتبر مؤشرا رئيسيا يسمح لنا بقياس مدى تقدم أو تأخر

سن الزواج ((Nacer-Eddine Hammouda,,Kahina CherfiFeroukhi,p03 وعمليا يمكن حساب قيمته على أساس المسوح السكانية أو البيانات الإحصائية.

ويشهد متوسط السن عند أول زواج ارتفاعا مستمرا في الدول العربية عامة ودول المغرب العربي على وجه الخصوص، فمنذ ثلاثين سنة الماضية كانت هذه الدول تصنف من أبرز الدول العربية التي تميزت بالزواج المبكر خاصة بالنسبة للإناث. ففي كل من الجزائر والمغرب لم يكن السن المتوسط للزواج يتعدى 18 سنة للإناث و24 سنة للذكور، أما في تونس فبلغ 27,2 سنة بالنسبة للذكور و20,8 سنة للإناث، وقد سجل هذا المؤشر ارتفاعا واضحا في هذه الدول خلال العقدين الأخيرين، أما بالنسبة لنسب العزاب في الفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث والفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور فقد سجلت هي الأخرى ارتفاعا ملموسا منذ سنوات الستينات (1960) وكان هذا الارتفاع أقل حدة بالنسبة للذكور مقارنة مع الإناث والجدول التالي يوضح التغيرات في نسب العزاب ومتوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور والإناث في دول المغرب العربي، خلال الفترة الممتدة بين سنوات الستينات وإلى غاية الألفينات.

جدول رقم 2 : تطور السن المتوسط للزواج ونسب العزاب حسب الجنس في د ول المغرب العربي

البلد	متوسط السن عند أول زواج				الإناث العازبات في الفئة 20-24سنة (%)	الذكور العزاب في الفئة 25-29 سنة (%)
	الذكور		الإناث			
	السن	التطور**	السن	التطور**		
الجزائر						
1966	23,8	/	18,3	/	11,0	19,3
1970	24,4	0,6	19,3	1	18,0	19,5
1977	25,3	1,5	20,9	2,6	31,0	29,7
1987	27,7	3,9	23,7	5,4	52,0	49,6
1992	29,8	6,0	25,5	7,2	70,4	71,5
***1998**	31,3	7,5	27,6	9,3	76,46	77,73
***2008**	33	9,2	29,3	11	77,7	82,4
المغرب						
1960	24,1	/	18,0	/	8,0	21,9
1971	25	0,9	19,6	1,6	20,4	31,0
1979	26,1	2,0	21,6	3,6	37,0	37,0
1982	27,9	3,8	22,2	4,2	40,0	44,8
-1986	28,0	3,9	23,5	5,5	49,4	50,0
1994	28,8	4,7	25,0	7,0	56,0	63,5
***2004**	31,2	7,1	26,3	8,3	61,3	68,7
تونس						
1966	27,2	/	20,8	/	27,0	41,2
1975	28,0	0,8	22,7	1,9	45,0	42,7
1984	28,1	0,9	24,3	3,5	59,0	51,9
1989	29,0	1,8	25,2	4,9	67.2	63,0
1994	29,8	2,6	26,3	5,5	72,3	71,8
***2004**	32,6	5,4	29,8	9,0	83,5	84,1

*التعدادات السكانية العامة،** التطور المطلق بالنسبة لسنة 1966(الجزائر) وكذلك تونس وسنة 1960 في المغرب.

المصدر:

AZIZ Ajbilou, Analyse de la variabilite spatio – temporelle de la primo – Nuptialité au Maghreb (1970 – 1980, thèse de doctorat en démographie, Belgique : Academia Bruylant, 1998,p89.

إن تحليل تطور نسب العزاب في فئات السن من 20 إلى 29 سنة عند الجنسين خلال الفترة الممتدة بين سنوات الستينات وإلى غاية الألفينات تسمح لنا بالتعرف على أهم التطورات والتغيرات التي حدثت على مستوى سن الزواج الأول في الدول الثلاث.

فمن خلال الجدول السابق يتضح لنا أن معدلات العزوبة بالنسبة للإناث في الفئة العمرية 20-24 سنة ارتفعت بشكل هائل في الفترة مابين سنوات الستينات وإلى غاية الألفينات في كل من الجزائر والمغرب أين فاقت سبعة أضعاف. ففي الجزائر انتقلت هذه القيم من 11% سنة 1966 إلى 77,7% حسب تعداد 2008، أما في المغرب فقد انتقلت نسبة العازبات من 8% إلى 61,3 % وذلك مابين سنتي 1960 و2004. وفيما يخص تونس فقد بلغت هذه النسبة حسب تعداد 2004 حوالي 83,5 % في حين سجلت نسبة 27% عام 1966.

وبالنسبة للعزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة فقد بلغت نسبتهم في الجزائر حسب تعداد 2008 حوالي 82,4 % مقارنة مع سنة 1966 أين بلغت القيمة 19,3 % وهذا يعني أن المعدل تضاف بحوالي 4 مرات تقريبا خلال هذه الفترة وهي نسبة أقل من نسبة العازبات الإناث.

أما في المغرب فانتقلت نسبتهم من 21.9 % سنة 1960 إلى 68,7 سنة 2004، بينما في تونس لم تكن الزيادة بنفس الحجم كما هو الحال في كل من المغرب والجزائر، حيث انتقلت النسبة من 41,2 % سنة 1966 إلى 84,1 سنة 2004، أي بما يقارب مرتين، وهذا الارتفاع في معدلات العزوبة إنما يعكس التطور في سن الزواج الأول في الدول الثلاث. ففي الجزائر ارتفع هذا المؤشر بشكل كبير لدى الإناث أكثر من الذكور وذلك بأزيد من 11 سنة خلال الفترة 1966-2008، حيث انتقل من 18,3 سنة إلى 29,3 سنة، أما في المغرب فقد انتقل هذا المؤشر من 18 سنة في فترة الستينات إلى 26,3 سنة في فترة الألفينات أي بأزيد من 8 سنوات، في حين بلغت الزيادة في تونس حوالي 9 سنوات وذلك بأكثر من سنة ونصف السنة في ظرف العشر سنوات الأولى بعد الاستقلال، وواصل متوسط عمر الزواج في الارتفاع بنفس الوتيرة خلال العشريتين التاليتين، حيث انتقل من 24,3 سنة إلى 26,3 سنة خلال العشرية 1984-1994 ليصل إلى نسبة 29,8 سنة وذلك حسب تعداد 2004.

وفيما يخص فئة الذكور فقد سجلت الجزائر زيادة قدرها عشر سنوات، وفي المغرب لم تتجاوز الزيادة سبع سنوات، في حين سجلت تونس زيادة قدرها 5 سنوات، وذلك خلال الفترة بين سنوات الستينات وإلى غاية الألفينات.

وعموما فإن دول المغرب العربي تعرف تقريبا نفس المستوى فيما يخص الزواج الأول، حيث شهدت هذه الدول تغيرات هامة مست الجوانب الاقتصادية الاجتماعية والثقافية.

6-4-الفرق في السن بين الزوجين

من الجانب الإحصائي هو الفرق في السن بين تاريخي ميلاد الزوجين، ومن الجانب الاجتماعي هو متغير يترجم نمط التنظيم الاجتماعي والثقافي لأي مجتمع.

ويكون هذا المؤشر مرتفعا نسبيا في المجتمعات الأبوية التي تتميز بسلطة الرجل الكبيرة وضعف مكانة المرأة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، على عكس المجتمعات التي يكون فيها مساواة بين الرجل والمرأة، فالفرق في هذه الحالة يكون أقل، والوضع في المجتمعات العربية يختلف عن المجتمعات الغربية أين تمنح للمرأة حرية اختيار شريك الحياة، في حين أن المرأة العربية لا تزال في كثير من الأحيان مقيدة بالمعايير الاجتماعية والثقافية التي تحدد توجهاتها في اختيار شريك الحياة. ولعل العوامل النفسية، الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية لها تأثير كبير في اختلاف الفروق العمرية بين الأزواج وهذه الفروق تكون أقل في الأعمار الصغيرة وتزيد كلما تقدم السن، وزيادة الفروق بين الزوجين قد تؤثر على العلاقات بين الزوجين كما أنها تؤثر على الخصوبة.

"وحسب رأي آيت عمارة في دراسة حول نماذج الزواج في المغرب فإن الفرق في السن بين الزوجين يظهر جليا احترام المجتمع لقاعدة اجتماعية تتمثل أساسا في تفضيل الرجل وإعطاءه المكانة الرفيعة في مؤسسة الزواج" (AZIZ Ajbilou,1998,p120) .

وقد سجلت دول المغرب العربي الثلاث(الجزائر، تونس، والمغرب) منذ سنوات الستينيات (1960) انخفاضا في الفرق في السن بين الزوجين وهذا التراجع سجل خاصة خلال العقدين الأخيرين، أي منذ بداية القرن العشرين. ففي الجزائر وحسب المعطيات التي صنفها الباحث كمال كاتب خلال السنوات الأولى للقرن العشرين بلغ الفرق عند النساء اللائي تزوجن قبل سن الخامسة عشر أكثر من 14 عاما (عمرية ميمون،200-2009،ص 83) وأرجع الباحث هذه الفروق لسببين: الأول وهو زيادة نسب النساء في سن الزواج لأن الفتاة

آنذاك كانت تتزوج عند بلوغها سن العاشرة من العمر، والثاني هو ضرورة تقديم المهر واعتباره شرطا أساسيا في الزواج، وهذا ما جعل الرجال يؤخرون زواجهم حتى يتمكنوا من تحصيل قيمته، إلا أن هذه الفروق أخذت في التراجع، حيث سجلنا فرق بأربع سنوات في تعداد 1987 و3,7 في تعداد 2008، وتونس هي الأخرى شهدت انخفاضا في هذا المؤشر من 6,4 سنوات عام 1966 إلى 2,7 سنوات في تعداد 2004، أما في المغرب فقد سجلت نفس القيمة تقريبا إلى غاية 1982. وعرف هذا المؤشر تراجعا ملموسا خلال العقدين الأخيرين حيث بلغ سنة 1994 حوالي 3,8 سنة لترتفع قيمته بحوالي سنة تقريبا في تعداد 2004.

وعموما فإن هذا الانخفاض في الفروق ظهر جليا حين ارتفع سن الزواج الأول والجدول التالي يوضح تطور الفروق في السن بين الأزواج في دول المغرب العربي.

جدول رقم 3 : الفرق في السن بين الزوجين في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

الجزائر				تونس				المغرب			
سنة التعداد	ذكور	بنات	الفرق في السن	سنة التعداد	ذكور	بنات	الفرق في السن	سنة التعداد	ذكور	بنات	الفرق في السن
1966	23,8	18,3	5,5	1966	27,2	20,8	6,4	1960	24,1	18	6,1
1970	24,4	19,3	5,1	1975	28	22,7	5,3	1971	25	19,6	5,4
1987	27,7	23,7	4	1984	28,1	24,3	3,8	1982	27,9	22,2	5,7
1998	31,3	27,6	3,7	1994	29,8	26,3	3,5	1994	28,8	25	3,8
2008	33	29,3	3,7	2004	32,6	29,8	2,7	2004	31,2	26,3	4,9

المصدر: حساب شخصي انطلاقا من معطيات التعدادات العامة للسكان والسكن للدول الثلاث

من خلال الجدول السابق يتضح لنا التراجع الملموس في الفروق في السن بين الأزواج في دول المغرب العربي، وما يمكن الاتفاق عليه هو أنه كلما كانت سن المرأة عند الزواج صغيرة كلما كان الفرق بينها وبين زوجها أكبر. ففي سنوات الستينات كان الزواج مبكر والفرق في السن بين الزوجين مرتفعا وحاليا في الألفينات ومع ارتفاع السن عند أول زواج تراجع الفرق في السن بين الزوجين. وقد يعود ذلك التراجع إلى عدة عوامل متداخلة منها تراجع تدخل الوالدين في مسألة الزواج بالإضافة إلى بعض الخصائص والظروف الاجتماعية كمستوى التعليم والسن عند أول زواج.

6-5- العوامل المؤثرة في تغير سن الزواج الأول

يشهد سن الزواج الأول اليوم تطورا هاما، ولدراسة وتحليل تطور الزواج لابد من التطرق إلى أهم المتغيرات أو العوامل التي ساهمت في ارتفاع هذا المؤشر.

6-5-1- التعليم

يعد التعليم أحد أهم العوامل التي تساهم في ارتفاع سن الزواج الأول سواء بالنسبة للذكور أو الإناث وباعتباره متغير سوسيولوجي فله تأثيرين على تغير سن الزواج الأول، تأثير مباشر ذلك أن طول فترة التمدرس للفرد قد تؤخر سن زواجه لسنوات عديدة، وتأثير غير مباشر وهو أن التعليم يسمح للفرد بالتفتح على العالم الخارجي، فكلما ارتفع المستوى التعليمي قل تأثير العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية المرتبطة بالزواج المبكر (jbilou, AZIZA 1998, p144)، والتعليم في تأثيره على تغير سن الزواج الأول يكون خاصة عند الإناث ذلك أن طول فترة التمدرس لهن تسمح باتساع دائرة حريتهن في اختيار الشريك المناسب في التوقيت المناسب لهن، كما أن التعليم له دورا هاما في تعديل العلاقات بين الأفراد داخل العائلة، ذلك أن الشخص المتعلم يحتل مكانة خاصة في وسط العائلة وسلوكاته تؤثر في أفرادها.

جدول رقم 4 : نسب العزاب(%) في الفئة [20-24سنة] بالنسبة للإناث والفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور حسب المستوى التعليمي

السنة والمستوى التعليمي	نسب(%) العزاب الذكور 25-29 سنة	نسب (%) الإناث العازبات في الفئة 20-24 سنة
1970		
امي	16,5	12,2
إبتدائي	19,00	33
ثانوي فمافوق	32,5	50,8
1992		
امي	46,5	55,2
إبتدائي	71,4	71,0
ثانوي فمافوق	78,2	78,6
2002		
امي	71,4	79,3
إبتدائي	84,9	77,8
ثانوي فمافوق	95,6	97,1

Source : Mohamed bedrouni,p160.

إن توسيع ظاهرة التعليم وطول مدة التمدرس خاصة بالنسبة للإناث يشرح بشكل كبير ذلك التراجع في سن الزواج الأول وهو ما يوضحه الجدول السابق، حيث تضاعفت نسبة العزوبية في الفئة العمرية 25-29 سنة بالنسبة للذكور ذوي المستوى التعليمي الثانوي ثلاث مرات ما بين 1970 -2002، وحوالي مرتين بالنسبة للإناث خلال نفس الفترة، حيث انتقلت عند الذكور من 32,5 % سنة 1970 إلى 95,6 % سنة 2002، أما عند الإناث فقد انتقلت هذه السنة من 50,8 % إلى 97,1 % خلال نفس الفترة.

ويبقى التعليم العامل الأكثر تأثيرا على سن الزواج الأول، فحسب نتائج المسح 1992 في الجزائر فإن الإناث ذوات المستوى التعليمي الثانوي يتزوجن في سن متأخرة بحوالي 7 سنوات مقارنة مع الأميات (Zahia oudah-Bedidi,Kamel Kateb,p6)، وقد انتقل هذا المؤشر من 23,6 سنة عند الأميات إلى 30,3 سنة عند ذوات المستوى التعليمي الثانوي أو العالي، أما بالنسبة للذكور فتراوح هذا المؤشر ما بين 27,4 سنة و31,6 سنة.

وقد ارتفع هذا المؤشر عند الأميين كما عند المتعلمين والفروق بينهما قدرت بين الجنسين ب4,5 سنة بالنسبة للذكور و4,9 سنة بالنسبة للإناث وذلك سنة 2002، وفي سنة 2006 سجلنا الفروق التالية: 4,4 بالنسبة للذكور و4,5 بالنسبة للإناث والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 5: متوسط سن الزواج الأول والمستوى التعليمي في الجزائر

المستوى التعليمي	1986		1992		2002		2006**	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
أمي	/	18,6	27,4	23,6	31,0	28,3	30,4	28,7
إبتدائي	/	20,1	31	25,6	32,2	28,7	*32,9	*29,6
متوسط	/	21,6	30,9	26,9	33,4	29,3	33,9	29
ثانوي	/				33,2	30,7	33,8	29,6
عالي	/		31,6	30,3	35,5	33,2	34,8	33,2
الفرق	/	3,0	/	7,3	4,5	4,9	4,4	4,5
المجموع	/		30,1	25,9	33	29,6	33,5	29,8

** Mics3,2006,ons y*compris les personnes alphabétisées

source : Mohamed Bedrouni, opcit, p161.

من خلال الجدول السابق نلاحظ وجود علاقة طردية بين المستوى التعليمي وسن الزواج الأول فكلما ارتفع المستوى التعليمي ارتفع سن الزواج الأول.

2-5-6 التحضر والسن عند الزوج الأول

يشير المعنى العام للتحضر إلى أنه ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن، وهو أساسا يعني تمركز السكان في المدن ويؤدي إلى تغيير اجتماعي وثقافي، وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في الفردية (فوزي رضوان العربي،1985،ص137)

ومن الناحية الديموغرافية، التحضر يعني زيادة تمركز السكان في منطقة معينة وهذا يسمح بارتفاع حجم السكان الحضر، كما يشير إلى ازدياد عدد سكان التجمع السكاني الحضري إحصائيا نتيجة لعمليتين ديموغرافيتين أساسيتين هما:

النمو السكاني الطبيعي للمجتمع والنمو السكاني الناتج عن الحركة الجغرافية للسكان من الريف إلى المدينة وحسب المعطيات الإحصائية للتعدادات السكانية في الجزائر تبين أن هناك اتجاه واسع لحركة السكان من الريف نحو المدن، وتختلف من تعداد إلى آخر. وقد عرف التطور الحضري الجزائري تغيرات هامة، فخلال الثلاثين سنة الأخيرة انتقل معدل التحضر في الجزائر من 31 % إلى58.3% وذلك بين التعدادين 1966 و1998، إذ بلغ عدد السكان الحضر حسب تعداد 1998 حوالي 17,1 مليون نسمة، في حين لم يتجاوز عددهم 3,7 مليون نسمة حسب تعداد 1966 (Zahia oudah-bedidi, Kamel kateb,p90)

أما في سنة 2003 فبلغت نسبة سكان الجزائر الذين يعيشون في المدن حوالي 60%

وتجدر الإشارة أن النمو الزائد لسكان الحضر لم يأت فقط نتيجة التطور الصناعي والنمو الاقتصادي كما هو الحال في الدول الأوربية، وإنما هناك عدة عوامل ساهمت في تلك الحركة من الريف إلى المدينة وخاصة فئة الشباب وذلك بحثا عن العمل ولتحسين ظروف المعيشة.

إن عملية التحضر وما تفرضه الحياة الاجتماعية الحضرية من متطلبات مختلفة ينعكس على تغير سن الزواج الأول في الجزائر، كما أن التغير في نمط المعيشة له دور هام في تطور الحالة الزواجية للأفراد أو السكان، ذلك أن كثيرا من الشباب يضطر إلى تأخير زواجهم

لأعمار متقدمة جدا نظرا للتعقيدات التي تفرضها الحياة في المدينة، أما بالنسبة للنساء فقد تحررت من بعض القيود والقيم الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بالزواج، حيث أصبحت لهن الحرية في اختيار الشريك المناسب للزواج وكذا في التوقيت المناسب

وقد عرف الزواج الأول تغيرا ملموسا في المناطق الحضرية والريفية عند كلا الجنسين ولكنه أكثر حدة في المناطق الحضرية.

جدول رقم 6 : مؤشرات تغير سن الزواج الأول حسب مكان الإقامة في الجزائر

السنة	الذكور			الإناث		
	الحضر	الريف	الفرق(%)*	الحضر	الريف	الفرق(%)
نسب العزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة والفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث						
1977	41,1	21,6	90,3	44,5	21,6	106,0
1987	59,8	37,0	61,6	61,0	40,8	49,5
1992	79,8	61,4	30,0	76,5	63,2	21,0
	متوسط السن عند أول زواج					
1977	26,4	24,1	9,5	22,4	19,1	17,3
1987	28,3	26,0	8,8	24,6	22,9	7,4
1992	30,8	28,6	7,8	26,7	24,3	9,8
** 2002	33,7	31,9	5,64	30,0	29,1	3,09
*** 2006	34,2	32,6	4,9	30,0	29,7	1,0

****Résultats de l'enquête PAPFAM ,Algérie2002,p97.**

*****Résultats de l'enquête nationale à indicateurs multiples Mics3 Algerie 2006,p104.**

من خلال الجدول السابق يتضح جليا ارتفاع معدلات العزوبة بالنسبة للذكور والإناث في الفئتين العمريتين [25-29 سنة] و[20-24 سنة] على التوالي. فقد تراوح معدل العزاب الذكور في الفئة العمرية 25-29 سنة مابين 41,1 % و79,8% في الفترة 1977-1992، وخلال نفس الفترة انتقل معدل العازبات في الفئة 20-24 سنة من 44,5% إلى 76,5% وذلك في الوسط الحضري، أما في الوسط الريفي فارتفعت أيضا نسب العزوبة ولكنها أقل حدة مقارنة مع الوسط الحضري، حيث تراوح معدل العزاب الذكور ما بين 21,6% و61,4 %، وعند الإناث مابين 21,6 % و63,2 % خلال نفس الفترة، في

المقابل ومع ارتفاع معدلات العزوبة لكلا الجنسين ارتفع سن الزواج الأول، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 34,2 سنة سنة 2006 بعدما كان هذا المؤشر لا يتعدى 26,4 سنة عام 1977 وذلك بالنسبة للذكور في الوسط الحضري، أما في الوسط الريفي فقد انتقل هذا المؤشر خلال الفترة 1977-2006 من 24,1 سنة إلى 32,6 سنة، وبالنسبة للإناث انتقلت قيمة هذا المؤشر من 22,4 سنة إلى 30 سنة خلال نفس الفترة وذلك في الوسط الحضري، في حين تراوحت قيمته مابين 19,1 سنة و29,7 سنة في الوسط الريفي.

خاتمة:

إن عملية الاختيار الزواجي فعل إنساني لا يكاد يخلو منه مجتمع من المجتمعات وسلوك طبيعي وشائع يمارسه الإنسان في حياته لأجل تأمين وتنظيم وجوده النفسي والاجتماعي من خلال الزواج، الذي يعتبر نقطة تحول مهمة ورئيسية في حياة الفرد والمجتمع على حد سواء.

فالزواج سنة الله في خلقه وهو القاعدة الأساسية للإنتاج الديموغرافي والاجتماعي لذلك فهو يعد من أسمى النظم الاجتماعية التي يتحقق من خلالها الاستقرار النفسي والاجتماعي والتوازن البيولوجي.

ولقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال تغيرات عميقة مست جوانب عديدة من الحياة الاجتماعية، حيث شملت تغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا السياسية وكان لذلك دور كبير في تغير مسار الزواج، فلقد شهد متوسط سن الزواج ارتفاعا مستمرا وكان له انعكاسا مباشر على نسب العزوبة والتي عرفت بدورها ارتفاعا مع تراجع الفروق في السن بين الأزواج.

الهوامش:

1-محمد يسري ابراهيم دعبس، الأسرة في التراث الديني والاجتماعي ، مصر، دار المعارف،.1995

2-سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،.1981

3-سناء الخولي، الزواج والأسرة في عالم متغير، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ،1988.

4-Christelle-hamel- le choix du conjoint chez les jeunes français-es-d'origine maghrébine-séminaire CEPED-5octobre 2006.

5-Alain Girard-le choix du conjoint dans la France contemporaine, thése complémentaire pour le doctorat-lettres université de paris-1964.

6-خليفة محمد المحرزي، كيف ترسم زواجك،بيروت، دار ابن جزم ،ط1،2006

الإمام أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين ،لبنان،بيروت، دار المعرفة،بدون تاريخ.

8-أحمد فرج حسين، أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية،دون ذكر بلد النشر،دار الجامعة الجديدة ،2004.

9- أبو مالك كمال بن السيد سالم،صحيح فقه السنة، القاهرة ،المكتبة التوفيقية ،ج3، دون سنة.

10-فرحان بن سالم بن ربيع العتري، دور أساليب التفكير ومعايير اختيار الشريك وبعض المتغيرات الديمغرافية في تحقيق مستوى التوافق الزواجي لدى عينة من المجتمع السعودي، رسالة دكتوراه في علم النفس،"إرشاد نفسي" جامعة أم القرى ،1429-1430 ه.

11-مليكة لبديري، الزواج والشباب الجزائري إلى أين؟، دراسة اجتماعية، الجزائر، دار المعرفة ،.2005

12-نصيرة رداف، تصورات الشباب الجزائري للإختيار للزواج عن طريق الإعلانات الصحفية، ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري ، قسنطينة،2010،2009.

13-حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع ،علم اجتماع الأسرة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، .1998

14-محمد التومي، نظام الأسرة في الإسلام،الجزائر، شركة الشهاب، بدون سنة.

15-petit larouse en couleur, librairie larouse paris,1986.

16- الوحيشي أحمد ببري، الأسرة والزواج، طرابلس،منشورات الجامعة المفتوحة، 1997.

17- كلثم علي العانم، اتجاهات الشباب نحو قضايا الزواج، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، قطر،2010.

18- الداهري حسن، أساسيات الإرشاد الزواجي والأسري،عمان، دار الصفا،2008.

19-علاء الدين كفافي ، الإرشاد والعلاج النفسي، مصر،دار الفكر العربي،.1999

20- عمرية ميمون، تغير نموذج الزواج في الجزائر،رسالة ماجستير في الديموغرافيا، جامعة باتنة ،2008-2009 .

21-Recensement général de la population et de l'habitat 1987.

22- Recensement général de la population et de l'habitat 1998.

23-Recensement général de la population et de l'habitat 2008.

24-صبيحة قشطولي، عوامل تأخر سن الزواج عند الشباب الجزائري ، رسالة ماجستير في الديموغرافيا، جامعة الجزائر،2009،2008.

25-عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، بيروت، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1999.

26-AZIZ Ajbilou, Analyse de la variabilite spatio – temporelle de la primo – Nuptialité au Maghreb (1970 – 1980, thèse de doctorat en démographie, Belgique : Academia Bruylant, 1998.

27-Nacer-Eddine Hammouda(*),Kahina Cherfi Feroukhi, la Nuptialité en Algérie :quelle transition ?,(*)CREAD division économie sociale, Alger,(**)CREAD ,Alger

28-Mohamed bedrouni,la démographie régionale en Algérie:Analyses comparatives,thèse de doctorat d'état en démographie,université saad dahleb ,2007.

29-Zahia oudah-Bedidi,Kamel Kateb,l'actualité démographique du Maghreb,INED, ,htt ://www.media.edu.scol.education,

30-فوزي رضوان العربي، أنماط التجمعات في الوطن العربي: دراسات في المجتمع العربي، اتحاد الجامعات العربية: الأمانة العامة،1985.

31-l'enquête PAPFAM ,Algérie2002.

32-l'enquête nationale à indicateurs multiples Mics3 Algerie 2006.